في رحيل غازي عاد

مهند الحاج علي

الإثنين28/11/2016

قبل أكثر من أسبوع، مضى رئيس هيئة دعم أهالي المعتقلين في السجون السورية، "سوليد" غازي، عاد إلى مثواه الأخير. كان غازي عاد رمزاً للكثيرين من مناصري قضية المفقودين في السجون السورية والمقابر الجماعية في أنحاء لبنان، والذين أهملتهم وتُهملهم السلطة السياسية اللبنانية بكل مكوناتها. غازي تبنى القضية وكرّس حياته للدفاع عنها في لبنان والمحافل الدولية.

بيد أن تقليده وسام الاستحقاق الفضّي أظهر حجم التباعد بين المدافعين عن القضية وأمراء الحرب الذين يزعمون تبنيها، إذ جاء في بيان للجنة أهالي المفقودين والمخطوفين "أن الوسام الذي يُرضي غازي ويُريحه في مماته هو وضع خاتمة على صدر قضية المفقودين والمخفيين قسرياً التي أعطاها غازي من وقته وجهده وصحته حتى النفس الأخير".

وفاة غازي عاد ذكّرتنا مجدداً بجملة وقائع تُغيبها تفاصيل السياسة اللبنانية عن أذهاننا، وفي مقدمها حقيقة أن أمراء الحرب الأهلية لا يحكمون لبنان فحسب بل يفرضون رواياتهم الفوقية لها. هي حرب بينهم، وبالتالي تكتسي طابعاً شخصياً له علاقة بمستقبلهم السياسي. ولأن الحرب أسست لمستقبلهم في السياسة اللبنانية، فإن الاحتفال بمشاركتهم فيها يُعزز أهمية وجودهم في السُلطة.

هكذا تكون الحرب سلسلة انتصارات ومواقف نعود اليها للتذكير بتواصل المسيرة السياسية لزعيم الميليشيا، بصفته رمزاً وطنياً لا يتكرر. حربنا الأهلية ليست آلاماً وآلاف الضحايا والجرحى والمفقودين، بل الجزء الأول من التاريخ المهني لسياسيين لبنانيين بارزين. إنها انطلاقة سياسية حوّلت الزعيم اللبناني إلى بطل تاريخي ينبغي الاقتداء به، نظراً إلى هذا السجل الحافل بالانجازات والتضحيات الجسام.

من هنا، بإمكاننا فهم سياسة أمراء الحرب الأهلية، حيال ملف آلاف المفقودين اللبنانيين، إما في المقابر الجماعية المنتشرة في أنحاء البلاد، أو داخل السجون السورية. بالنسبة إلى غازي عاد ورئيسة لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين في لبنان وداد حلواني، فإن هناك تلازماً في مساري القضيتين. وهذا إنجاز يُذكر لهما، لأنهما خالفا في مقاربتهما الملفين رغبة أمراء الحرب اللبنانية في الفصل بينهما، وبالتالي تسييسهما وتطييفهما بما يخدم مصالحهم السياسية.

المجموعتان تشاركتا خيمة اعتصام أمام مقر الأمم المتحدة في بيروت حيث عايشا الإهمال السياسي الكبير للقضية خلال أكثر من عقد. هذا تعاون بين ضحايا أمراء حرب لمطالبتهم بحقوق انسانية أساسية مثل معرفة مصير أقاربهم المفقودين. ويشي هذا التعاون طبعاً برؤية مغايرة للسائد عن مرحلة ما بعد الحرب اللبنانية. بالنسبة لعائلات هؤلاء الضحايا، تُمثل الحرب بداية لآلامهم التي تضاعفت مع قانون العفو عن كافة الجرائم، بما يُعرقل اقرار قانون لحل هذه المشكلة التي تطال حياة آلاف المواطنين اللبنانيين المطالبين بكشف مصائر أقاربهم.

لو سعينا إلى تعميم هذه الرواية عن الحرب الأهلية اللبنانية، سنكون أمام ضحايا قضوا أو اختفوا، وجلادين في السُلطة يُبدلون تحالفاتهم وخلافاتهم المقدسة بوتيرة قياسية. هذا الفارق حقوقي وانساني ويؤسس لتعاطٍ أكثر واقعية وأقل احتقاناً مع الحرب. الضحايا سقطوا في كافة المناطق اللبنانية ومن كل الطوائف والانتماءات السياسية وغيرها، وبالتالي ليسوا حكراً أو أداة لدى أحد أطراف النزاع، أي قادة الميليشيات.

حرمان أمراء الحرب الأهلية من هذه الورقة، سيُفرغ خطابهم التاريخي من محتواه. وقد يدفع الى المطالبة بفتح المقابر الجماعية في لبنان، بما يكشف المزيد من ارتكابات رموز الحرب، وأركان السلطة اللبنانية حالياً.

لهذا، كان موت غازي عاد محطة لراحة السياسيين الذين يدعون الدفاع عن المعتقلين في السجون السورية. لم يعد هناك من يؤرقهم ويدق أبوابهم في هذه القضية التي خطت خطوة أخرى باتجاه النسيان.